محاولات أردنية لترويض اقتصاد الظل

أنشطة التهريب تلتهم خمس الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سنويا

أطلق الأردن خطة شاملة لمواجهة عمليات التهريب ونشاط الاقتصاد الموازي في إطار محاولات قال إنها تهدف إلى زيادة إيرادات الموازنة الحكومية وتحريك عجلة النمو المتعثر.

عمان - شككت الأوساط الاقتصادية الأردنية في قدرة الحكومة على تطويق ظاهرة التهريب، التي تعتبر أحد أوجه ازدهار السوق السوداء في البلاد.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن هناك آلاف العاملين في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات يقومون يوميا بنشاطات لا تخضع للقوانين أو الرقابة، كما لا يدفعون الضرائب المستحقة.

ورغم تشديد القيود من طرف حكومة عمر الرزاز في ملف التهرب الضريبي، يرى خبراء أن تحرك جهات الرقابة الرسمية لتعقب تلك الأنشطة يكاد لا يذكر.

وتعتقد أوساط الأعمال المحلية أن السلطات مطالبة بترويض الاقتصاد الموازي في السجلات الرسمية سريعا خاصة بعد أن أعلنت عن حزمة من التدابير العاجلة لامتصاصه لرفد خزينة الدولة بعوائد إضافية تعزز معدلات النمو مستقبلا.

وتحاول السلطات من خلال إعطاء مصالح الجمارك صلاحيات أكبر في تعقب وملاحقة المهربين، تطويق ظاهرة الاقتصاد الموازي بشكل محكم.

وأكد مدير عام الجمارك الأردنية عبدالمجيد الرحامنة خلال زيارة لمديرية مكافحة التهريب الخميس الماضي، أن الدائرة لا تنتهج سياسة تحصيل الغرامات وجمع الأموال فحسب، بل القضاء على التهريب بجميع أشكاله وتجفيف منابعه.

عبدالمجيد الرحامنة

مصالح الجمارك مهتمة بالقضاء على التهريب بجميع أشكاله

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الرحامنة قوله إن "التعديلات القانونية التي تمت على قانون الجمارك ساعدت على أن تكون الإجراءات المتعلقة بالتهريب صارمة ورادعة".

ويؤكد محللون أن عمليات التهريب لها تأثير كبير على الأمن والاقتصاد المحلي والتجار والمواطنين على حد سواء لاسيما وأن البضائع المهربة تكون مقلدة، والمواد الغذائية منها تكون فاسدة وغير صالحة للاستهلاك.

وشدد الرحامنة على أن الدائرة تطبق أقصى بنود قانون الجمارك فيما يخص المهربين.

كما أكد أنه لا يتم عقد مصالحة مع أي مهرب قبل تطبيق القانون والتعليمات الخاصة بكل حالة تهريب، وأن الدائرة لا تقبل أية إملاءات وضغوط خارجية.

وتنتهج إدارة الجمارك التسلسل في العقوبات بدءا من التحفظ على المهرب والمضبوطات المهربة ومن ثم تحويله للادعاء العام في الجمارك، وبعد ذلك يصار إلى التحقيق معه لكشف ملابسات قضية التهريب والجهات المتعاونة في العملية.

وخلال الفترة الماضية، تمكنت مديرية مكافحة التهريب من ضبط الكثير من عمليات تهريب السلع والبضائع قدّرتها بملايين الدولارات.

وفيما يتعلق بالمنافذ الحدودية وخاصة معبر جابر نصيب مع سوريا، بين الرحامنة أن الأمور تحسنت عن السابق وتسير نحو الأفضل، مؤكدا أنه لا تهاون في تطبيق الأنظمة والقوانين في جميع المراكز الجمركية الحدودية.

وظهرت آثار بعض الإصلاحات الاقتصادية على قطاع النسيج الذي حقق قفزة كبيرة نتيجة فرض قيود على واردات الأزياء المدرسية حيث تسعى الحكومة لحماية المنتجات المحلية بعد سنوات من إغراق السوق بالمنتجات التركية والآسيوية الرخيصة.

ورغم كل هذه التطمينات، يجمع خبراء على أن الحكومة باتت مجبرة حاليا أكثر من أي وقت مضى على السير في خيار تطويق التهريب الذي يبدو أنه لا مفر منه لكونه يشكل خمس الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وتظهر دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن معدل الاقتصاد غير الرسمي في الأردن في الفترة الفاصلة بين عامي 1991 و2015 وصل إلى 17.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، التي تعاني من أزمات هيكلية متنوعة.

ورغم أن هذه النسبة تعد قليلة قياسا بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل العراق وتونس وليبيا، فإنها في وضع اقتصادي حرج يعيشه الأردن تشكل أمرا مقلقا.

ويعتبر رئيس غرفة تجارة العقبة أحمد الكسواني أن القوانين الضريبية غير المنضبطة ضد التاجر سبب لوجود اقتصاد الظل.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الكسواني قوله إن "البعض من القوانين فيها إجحاف بالقطاع التجاري وتؤثر على الأنشطة والأعمال لأن ارتفاع كلفة الإنتاج تدفع التجار إلى اللجوء لاقتصاد الظل".

وفي نوفمبر الماضي دخلت الحكومة معركة شاقة لتحريك الاقتصاد المتعثر من خلال إقرار حزمة من الحوافز لتشجيع القطاعات الحيوية على النمو، يرى كثير من المختصين أنها غير كافية.

ويمارس صندوق النقد الدولي ضغوطا على عمّان للإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه وخاصة ضريبة الدخل ومعالجة ارتفاع معدل البطالة وخفض الدين العام.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 بالمئة من حاجاتها الطاقية من الخارج، ظروفا اقتصادية صعبة وديونا، كما أنها تأثرت كثيرا بالأزمتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما ينذر بالمزيد من المتاعب خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

وتلقي هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين، الذين يبحثون بدورهم عن حل يوفر لهم كرامة العيش، فيما تحاصرهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.

تجارة خارج سجلات الدولة

أبواب أوسع لدخول السياح

السعودية توسع أبواب السياحة بتأشيرات دخول في المطارات

تسهيلات جديدة لحاملي تأشيرات شينغن وبريطانيا وأميركا

عززت السعودية رهانها على السياحة الأجنبية بفتح أبواب الحصول على تأشيرات دخول البلاد في المطارات لجميع حملة تأشيرات شينغن وبريطانيا والولايات المتحدة، في محاولة لتعزيز إصلاحات تنويع الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة.

الرياض - أعلنت الحكومة السعودية أن جميع الحاصلين على تأشيرة شينغن الأوروبية وتأشيرات الولايات المتحدة وبريطانيا أصبح بإمكانهم دخول البلاد من خلال تأشيرة الزيارة، التي ستمنح في المطارات والمنافذ الأخرى.

وأوضح بيان صادر عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودية أن الحاصلين على التأشيرة السياحية أو التجارية إلى تلك الدول لن يكونوا بحاجة إلى التأشيرة الإلكترونية المسبقة وسوف يحصلون على التأشيرة السياحية عند الوصول إلى البلاد مستقبلا.

واشترط البيان أن يكون الزائر قد استخدم تأشيرته في زيارة الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أي من دول منطقة شينغن، قبل دخوله إلى السعودية.

وبالتزامن مع ذلك أبلغت الهيئة العامة للطيران المدني شركات النقل الجوي الوطنية بالسماح لحاملي تلك التأشيرات بحجز تذاكر السفر إلى البلاد بعد التحقق منها قبل إكمال إجراءات السفر.

ويمثل ذلك نقلة نوعية في سياسات الانفتاح في السعودية، التي كانت قد أعلنت في 27 سبتمبر الماضي، عن بدء العمل بالتأشيرة السياحية وفتح أبواب البلاد بلا تأشيرة مسبقة أمام دخول مواطني 49 دولة، بينها 38 دولة أوروبية.

وكانت تأشيرات دخول البلاد تقتصر في الماضي على زيارات الحج والعمرة والعمال الأجانب ورجال الأعمال.

وأعلنت الحكومة في أكتوبر الماضي عن تسهيلات واسعة تتضمن السماح للنساء بحجز الفنادق وتتيح للسياح الأجانب الإقامة في فنادقها دون الحاجة إلى إثبات العلاقة العائلية.

وذكرت وزارة الخارجية السعودية حينها أن الرياض تخطط لخلق "مليون وظيفة" في قطاع السياحة "والوصول إلى مئة مليون سائح بحلول عام 2030".

ويعتبر تحرير قطاع السياحة إحدى الركائز الأساسية لبرنامج التحول الاقتصادي في إطار رؤية 2030، وهي خطة طموحة يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإعداد أكبر اقتصاد عربي لمرحلة ما بعد النفط.

وتضم تلك المنطقة مواقع أثرية مثل مدائن صالح التي تضم صروحا مبنية بالحجر الرملي تعود إلى الحضارة النبطية، التي بنيت خلال عهدها معالم أثرية معروفة بينها مدينة البتراء الأردنية.

ويحتل تطوير قطاع السياحة ركنا أساسيا في برامج التحول الاقتصادي حيث تطمح الرياض إلى مساهمته بنسبة 10 بالمئة من إجمالي الناتج الإجمالي بحلول عام 2030 من أجل خلق فرص العمل وتخفيف تأثير تذبذبات أسعار النفط على الاقتصاد.

> الرياض اشترطت استخدام الزائر لتأشيرته في زيارة الولايات المتحدة وبريطانيا ومنطقة شينغن قبل دخوله السعودية

وتفتقد السعودية حاليا إلى البنية التحتية الملائمة لاستقبال السياح بأعداد كبيرة. ويتوقع مسؤولون أن يكون هناك طلب على نصف مليون غرفة فندق جديدة على مستوى البلاد في السنوات العشر المقبلة.

برنامج سعودي لإعادة الحياة لمطارات اليمن

الرياض تطلق أعمال تطوير مطار عدن الدولي

كثفت السعودية جهودها لإعادة تأهيل البنية التحتية اليمنية المدمرة بإطلاق أعمال تطوير المطارات في إطار برنامج لدعم قطاع النقل والموانئ في اليمن، الذي يعاني من أزمات اقتصادية خانقة بسبب النزاع بين الحكومة الشرعية والحوثيين.

عدن - دشن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي، في تحرك يؤكد مدى اهتمام الرياض بإعادة الحياة إلى أهم المرافق الاستراتيجية المدمرة بسبب الحرب ضد الحوثيين.

وتكمن أهمية تأهيل المرافق الحيوية، وفي مقدمتها المطارات في المحافظات المحررة، في كونها نقطة لتلقي المهام الإنسانية والإغاثية، إذ أن تعطل الموانئ أوجد صعوبات كبيرة أمام سفن الإغاثة والشحن الجوي لتفريغ حمولاتها.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى السفير السعودي لدى اليمن والمشرف على البرنامج محمد آل جابر تأكيده أن ارتفاعا ستشهده الطاقة الاستيعابية للمطار بعد تدشين المرحلة الأولى.

ويتكون المشروع من 3 مراحل تشمل الأولى منه الطاقة والسلامة والنقل للركاب، فيما ستشمل الثانية تطوير مدرج المطار والأعمال الملاحية وأنظمة الاتصالات وأعمال الإنارة وصالات المطار ومواقف السيارات.

أما المرحلة الثالثة فستخصص لاستكمال تأهيل متطلبات الملاحة الدولية، بالإضافة إلى تأهيل الأنظمة والأجهزة الخاصة بالأرصاد والمراقبة الأمنية.

وقال جابر إنه "خلال ثلاثة أشهر ستغطى التجهيزات المتعلقة بالملاحة الجوية والاتصالات والمدرج، ليصبح المطار قادرًا على استقبال المزيد من المسافرين".

وأضاف "هذا من شأنه أن يرفع ويعزز الحركة الاقتصادية، وباقي العام ستستكمل جميع الإجراءات الضرورية، ليدرج المطار ضمن تصنيف منظمة الإيكاو، إضافة إلى الالتزام بتطبيق أعلى المعايير الدولية".

ولم يكشف جابر عن تكاليف المشروع التقديرية، لكنه أشار إلى أن البرنامج حصل على تسعيرات من الشركات الدولية والمحلية المنفذة لمشروع تطوير المطار وسيتم الإعلان عنها في وقت لاحق هذا الشهر.

ويقع مطار عدن الدولي الذي تأسس في 1927 على بعد نحو ستة كيلومترات من وسط مدينة عدن، ثاني أكبر مدن اليمن بعد العاصمة صنعاء، ويعد المطار المقر الرئيسي ومركز عمليات شركة طيران السعيدة.

ويخدم المطار محافظة عدن والمحافظات القريبة منها، ويعتبر أفضل مطارات اليمن من حيث الموقع وذلك بسبب طبيعة اليمن الجبلية، إلا أن هذا المطار يحيط به بحر العرب من جهة الإقلاع والهبوط.

كما يعد المطار أقدم مركز للنقل الجوي في اليمن وهو الأهم حاليا، مع إمكانية توليد دخل وفرص عمل كبيرة لمحافظة عدن المكتظة بالسكان ولليمن ككل، مع زيادة الإيرادات التجارية والضريبية.

> البرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن يواصل أعمال تأهيل مطارات الغيضة وسيئون وسقطرى ومأرب

وقال رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد اليمنية صالح بن نهيد إن "وضع اللبنات الأولى للمشاريع التطويرية لمطار عدن ستساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة للمسافرين وشركات الطيران العاملة".

ودعا نهيد شركات الطيران العالمية الراغبة في التشغيل من وإلى مطار عدن، مؤكدا أن هذا الميناء الجوي سيقدم كل التسهيلات الممكنة لهذه الشركات.

وكان فريق فني من البرنامج السعودي قد زار في نهاية نوفمبر الماضي مطار عدن بهدف تقييم ودراسة الاحتياجات الفنية والإنشائية الضرورية للمطار.

وقال ممثل البرنامج أحمد مدخلي حينها إن "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يعمل على تقييم ودراسة الاحتياجات الفنية والإنشائية الضرورية لمطار عدن الدولي".

وتشمل الخطوة تحديد الاحتياجات وتقييم المباني والمرافق ومدرج الطائرات، بالإضافة إلى تقييم حالة الإنارة والتجهيزات التابعة للمدرج، ومعاينة أجهزة الملاحة الحالية، وصالات القدوم والمغادرة.

وأضاف مدخلي "نريد تلبية للمتطلبات الطارئة للمطار بهدف إعادة نشاطه ونعمل على تقييم كافة المتطلبات والاحتياجات تمهيداً لدراستها واعتماد أعمال التنفيذ لها".

وتوقف المطار في عام 2014 بسبب الحرب لكنه عاد للعمل في 2015 قبل أن يشهد خدمة متقطعة ومحدودة للغاية، بعد الإغلاق القسري بسبب الحرب إثر سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على العاصمة صنعاء.

وسبق للسعودية أن قدمت أوجها مختلفة من الدعم عبر برنامجها للمطارات الأخرى في الغيضة وسيئون وسقطرى ومأرب.

وقال جابر إن "مطار عدن ليس الوحيد الذي يعمل البرنامج على تأهيله، فهناك أيضا مطار الغيضة بمحافظة المهرة الذي سيسلم خلال الأيام المقبلة".